تجارة الأسلحة في مسقط قديما

١٩١٠ - ١٩١٣م

دكتور جاد طه محمد



تميزت السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين بازدياد حدة النشاط الأوربى فى مياه الخليج العربى وخاصة من جانب فرنسا وروسيا والمانيا. وقد ركزت فرنسا اتجاهها فى مسقط. وكانت فرنسا من قبل قد اسغلت فرصة امتداد سلطنة مسقط الى الساحل الشرق الأفريقى، وعقدت معاهدة مع السيد/ سعيد بن سلطان حاكم مسقط وزنجبار فى عام ١٨٤٤م.

وعندما عملت بريطانيا على تقسيم سلطنة مسقط - زنجبار ارادت ان تضمن موافقة فرنسا على ذلك التقسيم، وذلك بمقتضى التصريح المشترك الصادر في باريس فى مارس ١٨٦٢م. والواقع ان فرنسا وجدت فى هذا التصريح فرصة لاقلاق بريطانيا على أساس أن لها مركزا مساويا -ولو نظريا- مع مركز بريطانيا فى كل من مسقط وزنجبار.

ولما كانت مسقط تحتل مركزا هاما على الطريق بين عدن وبومباى، لذلك كانت لها أهمية كبيرة بالنسبة للحكومة البريطانية، ولهذا السبب اخذت فرنسا تعارض السياسة البريطانية التى تستهدف السيطرة عليها، وكثيرا ما لجأت إلى اثارة العقبات ضدها مستندة الى ما لها من امتيازات سابقة، أو على الأقل اذا رفضت بريطانيا الاعتراف لفرنسا بتلك الامتيازات فإنها كان تعود الى تأكيد تمسكها بالتصريح المشترك.

ومما يستلفت النظر أن الحكومة البريطانية استطاعت أن توثق صلتها بسلطنة مسقط، وان تحقق لنفسها الكثير من الامتيازات. وقد تطورت علاقتها بمسقط بوجه خاص على أثر وفاة السيد/ تركى بن سعيد فى عام ١٨٨٨م(١) الذى خلفه ابنه الأصغر فيصل بعد أن نجح فى أقصاء أخيه الأكبر محمود الذى كان من المفروض ان يؤول اليه الحكم ولذلك اصبح فيصل فى موقف يحتم عليه الحصول على تأييد خارجى يعتمد عليه فى مواجهة المتاعب التى أثارها أخوه ضده، وكذلك لمواجهة القلاقل فى بعض اجزاء عمان الداخلية. ولعل الحكومة البريطانية وجدت فى ذلك الوضع فرصة ملائمة لتوالى الضغط على السلطان الجديد، فلم تعترف به فى بداية الأمر، ويبدو انها أخذت تساومه بعد ذلك فى نظير اعترافها بولايته حتى أعلنت هذا الاعتراف فى عام ١٨٩٠م مع استمرارها فى دفع الأعانة السنوية له، وذلك بعد أن تعهد من جانبه بالمحافظة على الاتفاقات والمعاهدات التى عقدها والده مع بريطانيا.(٢)

وكانت أولى الأعمال السياسية للسيد/فيصل هو عقده لمعاهدة صداقة وملاحة وتجارة فى ١٩ مارس ١٨٩١م مع بريطانيا، وقد حلت هذه المعاهدة محل المعاهدة التى سبق أن عقدها السيد/سعيد بن سلطان فى عام ١٨٣٩م، وكانت تعنى هذه المعاهدة بكثرة المواد المنظمة للعلاقات التجارية للسلطنة، كما نصت فى مسألة السلطة القضائية للقنصل البريطانى على شمولها للرعايا البريطانيين، وان هذه المسائل سواء كانت مدنية أم جنائية، فان من حق السلطات القنصلية البريطانية البت فيها.(٣) كما تضمنت المعاهدة نصا آخر يفرض على السلطان توجيه سياسته طبقا لما تمليه عليه الحكومة البريطانية، وان لايتقبل معاونة أو راتبا من أية حكومة أخرى.(٤)

وواضح ان عقد هذه المعاهدة كان مخالفا للتصريح المشترك فى عام ١٨٦٢م، ولذلك كان من المفروض ان تكون سرية، وفعلا ظلت بريطانيا تتمسك بهذه السرية حتى اضطرت الى ان تعلنها لفرنسا عام ١٨٩٩م عقب اشتداد الأزمة فى مسقط بين الحكومتين فى نفس العام.(٥) وقد ألحق بهذه المعاهدة تعهد من جانب السيد فيصل جاء فيه أنه يتعهد عن نفسه وعن ورثته وخلفائه من بعده بعدم التنازل عن أراضى وممتلكات مسقط وعمان أو أى من ملحقاتها أو بيعها ورهنها أو السماح باحتلالها لغير الحكومة البريطانية وأن يظل خاضعا لمشورة حكومة الهند.(٦)

النشاط الروسى الفرنسى فى مسقط :

ليس من شك فى أن أهم الأسباب التى دفعت بريطانيا الى تقوية نفوذها فى سلطنة مسقط والى توقيع المعاهدة السابقة، ظهور النشاط الفرنسى فى السلطنة بشكل واضح، وزاد الأمر خطورة انه فى عام ١٨٩١م انضمت روسيا الى فرنسا فى اتفاقية سرية تهدف الى مجابهة النفوذ البريطانى خصوصا فى منطقة فارس والخليج(٧) وقد اتخذت الحكومتان سياسة موحدة فى هذا السبيل. وفى نفس العام ظهرت سفينة حربية روسية فى ميناء مسقط، وقابل قائدها السلطان، وفى العام التالى بذلت روسيا محاولة لكى تقيم لها قنصلية فى مسقط. ويرر الانجليز معارضتهم للنفوذ الأوربى الذى أخذ يتسرب الى الخليج بأن تلك القوى التى تريد التدخل فى المنطقة لم تساهم فى عمل أى شئ لتقدم التجارة أو لضمان الأمن كما فعلت بريطانيا. ويبدو أن الحكومة البريطانية كانت تريد أن تكشف عن أغراضها الحقيقية وأن تعلن الحماية الرسمية على مسقط، ولكنها حتى لاتثير مشاكل دولية وخاصة بينها وبين فرنسا، فضلت الاستمرار فى سياسة عقد المعاهدات بالاضافة الى الأستمرار فى

دفع الراتب السنوى لسلطان مسقط، والذى تعهدت بتقديمه منذ عام ١٨٧٣م(٨) مقابل الغاء تجارة الرقيق فى السلطنة، وقد وجدت فى ذلك ضمانا ماديا لخضوع السلطان لما تمليه عليه فى سياستها.(٩)

وكان سولسبورى يرى ضرورة تهدئة العلاقات بين بريطانيا وفرنسا لابعادها عن روسيا، ولايعنى ذلك أن حكومة لندن سوف تتنازل عما لها من نفوذ فى مسقط، وانما معناه انها لم تكن تود حدوث أزمة فى العلاقات بين البلدين، هذا مع اصرارها على ضرورة التمسك بما ارتبط به السلطان فيصل من تعهدات بعدم التنازل عن أراضيه، هذا فضلا عما يمكن ان تحصل عليه من نفوذ ادبى ومادى فى السلطنة نتيجة لأستمرار حكومة الهند فى دفع الراتب السنوى لسلطان مسقط.

وعندما حاولت فرنسا اقامة مستودع للوقود فى مسقط، كانت وجهة النظر البريطانية واضحة بالنسبة لهذه المسألة، فقد تساءل كيرزون عن دواعى ذلك، لان السفن الفرنسية ليست كثيرة التردد على الميناء، بل انه ربما لاتمر سفينة واحدة طيلة العام... «ومثل تلك السفينة لايمكن ان تعدم وسيلة للحصول على الوقود، بل إننا نسمح عن طيب خاطر بأن تتزود تلك السفينة من محطاتنا.. ان فرنسا تنظر الى حصولها على محطة الفحم نظرة أكثر عمقا، انها تريد أن تتطلع الى مركز سياسى مساو للأنجليز فى غرب آسيا، فان مستودع الفحم قد يعنى شيئا آخر فى الغد»(١٠). والواقع ان كيرزون كان متضايقا للغاية، فان فرنسا يمثلها فى مسقط قنصل، ولكن دون رعايا أو تجارة، ورغم ذلك تؤكد الحقائق انها مرتبطة بالسلطان بمعاهدة على غرار المعاهدة البريطانية. ورغم حماس كيرزون الزائد، فان حكومة لندن كانت تنظر الى سلطان مسقط باعتباره حليفا مستقلا، وتعترف بقوة التصريح المشترك لعام ١٨٦٢م.(١١)

وفى ١٨ فبراير ١٩٠٠م خضع السلطان للضغط البريطانى ونتيجة لتهديده بالحصار البحرى.(١٢)

ولما كان من الضرورى اقرار العلاقات بين الحكومتين الانجليزية والفرنسية على أسس سليمة فقد توصلت الحكومتان فى ٤ مايو ١٨٩٩م الى اتفاق يقضى بأنه طالما أن مركز الحكومة الفرنسية مساو لمركز الحكومة البريطانية فى مسقط، فانه من الممكن لفرنسا ان تحصل على مستودع للوقود فى السلطنة مثل ما لانجلترا. وحاول سولسبورى فى هذه الفترة

ارضاء فرنسا، فعرض عليها اختيار احد المواقع فى خليج المكلا على ساحل حضرموت ليكون محطة للوقود، وقد وافقت الحكومة الفرنسية، على هذا العرض فى ١٧ اغسطس ١٩٠٠.(١٢)

وقد سقنا هذا الموجز للعلاقات الانجليزية الفرنسية بالنسبة لمسقط كى يكون واضحا أثر هذه العلاقات على تجارة الاسلحة فى الخليج العربى بصفة عامة وفى مسقط بصفة خاصة.

موقف شركات الأسلحة فى مسقط :

أما بالنسبة لموقف التجارة نفسها، فقد أبلغ الماجور **Treyor** عن نشاط واسع فى تجارة الأسلحة فى مسقط، فان كساد التجارة فى أكتوبر ١٩١٠م لم يستمر طويلا، فقد باع مسيو لاجاس كل الأسلحة والذخائر الموجودة فى مخازن شركة **M.M. Bayeot et Cie** بأثمان منخفضة جدا، كما باع ممثل شركة **M. Kevorkoff** كل ما فى مخازنه بنفس هذه الأثمان المنخفضة. كما ان **M. Lapigne** (٣) ممثل شركة **Compagnie de**(٤) حاول التخلص من مخازنه قبل نهاية العام فى ٧ ديسمبر.(١٤) كما أن **M. Neauber**(٥) ممثل شركة **Goguyer** حاول انهاء أعماله.

ووسط كل ذلك بدأ التاجر على بن موسى الوحيد الذى بقيت تجارته مزدهرة، فقد كانت له مستودعات فى موانىء أخرى فى عمان، وكذلك لأنه اشترى كميات كبيرة من الأسلحة والذخائر من مخازن **Bayeot et Cie**(١٥).

أما سلطان مسقط، فقد ساءت أحواله المالية كثيرا، وبدا ضعفه واضحا أمام على موسى، بل انه تورط بالفعل فى مسائل مالية مع هذا التاجر.(١٦) وقد حاول على موسى ومعه احد التجار الآخرين اسمه سيد يوسف استغلال الفرصة، وطالبا منه الموافقة على منحهما التزام ادارة جمارك عمان فى مقابل ٢٤٠,٠٠٠ ريال مع ضمان مقدم ضخم، ومبلغ شهرى محدد.(١٧)

ونتيجة لتدهور الأحوال المالية للسلطان، فانه طلب من الحكومة قرضا من ١٣,٠٠٠ ريال تستعاد من راتبه، وقد أوصت حكومة الهند بالموافقة على طلبه. وفى نفس الوقت

أوصت بعدم تشجيع مسألة منح الالتزام الخاص بالجمارك(١٨)، وقد وافقت الحكومة البريطانية على ذلك، واقترحت أنه يجب اضافة شرط لأتفاقية القرض بأنه لايعطى ألتزام من هذا النوع لأى شخص(١٩) وقد وافق السلطان على هذا القرض من ١٣,٠٠٠ ريال(٢٠)، وهكذا أمكن التغلب على المشكلات المالية التى واجهت السلطان.

ألا أن مشكلات أخرى بدأت مع شركة **Groguyer**(١)، فقد غادرت السفينة فتح الخير ميناء مسقط واتجهت الى قطر وعلى ظهرها شحنة من الأسلحة والذخائر فى ٢١ نوفمبر ١٩١٠م إلا أنه نتيجة للمراقبة الدقيقة من السفينة الحربية البريطانية **Espiègle**(٢) فان السفينة فتح الخير اضطرت الى العودة الى مسقط فى ١٦ يناير سنة ١٩١١م دون أن تستطيع انزال شحنتها (٢٠٠٠ بندقية). وقد قدمت الشركة الفرنسية احتجاجا بأن السفينة البريطانية اعترضت السفينة فتح الخير ومنعتها من الابحار الى قطر، ووصلت الى حد تعريضها لخطر الغرق، كما منعت عنها المياه، ومواد التموين، كما منعتها من المتاجرة فى الأماكن المباح فيها التجارة، وطالبت الشركة بمبلغ ٦٠,٠٠٠ ريال كتعويض عن الخسائر التجارية.(٢١)

وقد نقلت المسألة الى الادميرالية، وتبين – من وجهة النظر البريطانية – ان الاتهامات كان لا أساس لها، فأن السفينة فتح الخير وضعت فعلا تحت المراقبة، وذلك لأتخاذ أجراءات الحصار البحرى عند انزال الأسلحة منها، ونتيجة لذلك، فأن كل الرؤساء على الساحل... الواحد تلو الآخر كان يطلب من السفينة أن تترك المنطقة. ولم تقم السفينة الحربية **Espiegle**(٢) بتهديدها مطلقا. كما أعلن السير سليد **Slade** (٣) بالنسبة لذلك «انه يبدو فشلا لسياسة الحصار البحرى إذا مانجحت محاولة شركة **M.M. Baijeot et Cie**(٤) فى ذلك، لان فتح الخير سوف تستأجر بعد ذلك لأى افغانى يريد اسلحة عبر الخليج».(٢٢)

وتم اتصال بين الماجور **Trevor**(١) والقنصل الفرنسى فى مسقط **M. Jeannier**(٢) على اساس رفض الماجور لادعاءات الشركة الفرنسية. وعند هذا الحد انتقلت المسألة الى الحكومة الفرنسية.(٢٣) وقد نقل **M. Cambon**(٣) شكوى الشركة الى السير جراى فى ٢٨ مارس ١٩١١م، الا أنه تلقى رفضا كاملا لكل اتهامات الشركة(٢٤) وهكذا أنتهت المسألة بعد أن أكدت نجاح سياسة الحصار، وقدرة السفن الحربية البريطانية على فرض الرقابة على

أى سفينة فرنسية تحمل شحنة من الأسلحة، ومنعها من أنزالها فى أى من موانىء الخليج، هذا مع عدم اتخاذ أى اجراء يمس حقوق العلم الفرنسى المرفوع عليها.

شرعية التجارة فى مسقط :

أما الوضع فى مسقط فكانت تحكمه حقيقة أن السلطان كانت له معاهدات تجارية مع الولايات المتحدة فى عام ١٨٣٣م وفرنسا ١٨٤٤م وبريطانيا ١٨٦١م، ولاشك أن وضع أى قيود خاصة على التجارة فى الأسلحة من والى أراضيه تحتاج الى تعديلات فى شروط تلك المعاهدات، كما أنه كان هناك تصريح تجارى(٢٥) كان قد أصدره السلطان تركى بن سعيد لصالح هولندا فى عام ١٨٧٧.(٢٦)

والملاحظ أن هذه المعاهدات والاتفاقيات التجارية كانت تضع العراقيل أمام تصدير واستيراد البضائع المختلفة، هذا بالاضافة الى أن المركز الدولى لسلطنة مسقط كان محددا بمقتضى التصريح الأنجليزى - الفرنسى المشترك والصادر فى مارس ١٨٦٢م، والذى كان يتيح لفرنسا مركزا مساويا لمركز بريطانيا فى مسقط، ولذلك هدفت السياسة البريطانية الى التخلص من هذا التصريح.(٢٧)

والواقع ان التجارة فى الأسلحة كانت تسبب الكثير من المتاعب للحكومة البريطانية فى السنوات الخمس التى سبقت الحرب العالمية الأولى، وكانت هذه الأسلحة تستورد من اوربا حيث تصدر الى سواحل بلوخستان وفارس، ثم تنقل بعد ذلك الى افغانستان ومقاطعات وسط آسيا مما آثار القلاقل والاضطرابات - بالنسبة لبريطانيا- على الحدود الشمالية الغربية للهند.(٢٨)

ولقد بدأت تجارة الأسلحة منذ عام ١٨٤٤، ولكن لم تنتبه الحكومة البريطانية الى خطر هذه التجارة ألا فى أثناء الحرب الافغانية الثالثة، وأدركت أن وجود هذه الأسلحة مما يشجع على الثورة فى حدود الهند الغربية(٢٩) ومنذ عام ١٨٨٠م اتخذت حكومة الهند خطوات تمهيدية لمنع مرور الأسلحة فى حدودها، ومنعت تجارة الأسلحة بصفة عامة فى كل مكان على سواحل الخليج العربى.(٣٠)

وعلى الرغم من أن مؤتمر بروكسل الدولى الذى عقد فى عام ١٨٩٠ قد وجه ضربة قاضية لتجارة الأسلحة فى أفريقيا، فان منطقة الخليج لم تكن ضمن نطاق هذا المرسوم،

وكان تهريب الأسلحة يتزايد تزايدا ملحوظا حتى عام ١٨٩٢م، فقد بلغ عدد البنادق المصدرة الى مسقط فى ذلك العام ١١,٥٠٠ بندقية، ومن هنا كانت توزع على بقية انحاء الخليج، وقد تضاعف هذا الرقم عدة مرات فى السنوات التى تلت ذلك. وقد سببت هذه الأسلحة الكثير من القلق للسلطات الأنجليزية.(٣١)

وفى غضون ذلك الوقت، عقدت الحكومة البريطانية اتفاقات لتحريم التجارة فى الأسلحة مع أمارات الخليج، ففى عام ١٨٩٨ عقدت اتفاقا مع البحرين، وفى عام ١٩٠٠م عقدت اتفاقا مماثلا مع الكويت وكذلك مع شيوخ الساحل المهادن فى عام ١٩٠٢م.

وكان سلطان مسقط قد وافق فى عام ١٨٩٨م على منع تصدير الأسلحة من مسقط الى الهند وفارس حيث كان أستيراد الأسلحة اليها يعد عملا غير مشروع، كما فوضت السفن البريطانية فى تنفيذ هذا المنع، الا انه تجدر الأشارة الى ان استيراد الأسلحة الى مسقط أو اعادة تصديرها باستثناء البلدين المذكورين لم يكن محرما. ونتيجة لذلك اصبحت مسقط مركزا لتجارة الأسلحة لكل منطقة غربى آسيا. وكانت البنادق والذخائر ترد اليها من اوربا بكميات ضخمة، ومن هناك توزع على سواحل الخليج.

وكانت المصانع البلجيكية والألمانية والفرنسية والأنجليزية هى التى تقوم بتصدير هذه الأسلحة الى مسقط. وقد بلغ حجم هذه التجارة قدرا كبيرا، ففى عام ١٩٠٧م وردت الى مسقط ٤٤,٩٢٧ بندقية قيمتها ١١٢,٣٣٨ جنيها، ارتفعت فى عام ١٩٠٨م الى ٨٧,٦٨٠ بندقية قيمتها ٢٧٩,٠٥٠ جنيها ثم أنخفضت الى ٨٥,٨٢٠ بندقية فى عام ١٩٠٩م قيمتها ٢٣٧,٦٤٤ جنيها، ثم أنخفضت القيمة سنة ١٩١٠م الى ١٠٣,٨٦٢ جنيها.

وقد ساهمت المصانع البلجيكية وحدها بأكثر من نصف حجم هذه التجارة.

ولقد كان لهذا الفيض من الأسلحة تأثيرات خطيرة على الحدود الشمالية الغربية للهند، حتى أن حكومة الهند أوضحت أنه قد نشأت هناك حالة «قلبت ميزان القوى، وشكلت تهديدا خطيرا للسلام».

ولقد انفقت بريطانيا نحو ربع مليون جنيه فى اجراء منع التجارة فى الأسلحة حتى عام ١٩١٠م، ولقد قللت هذه الاجراءات بالفعل من حجم هذه التجارة كما تبين من الأرقام

السابقة، ألا أنه بدا واضحا أنه اذا لم يتم ضبط التجارة فى المنبع – مسقط – فأنه لايمكن القضاء على هذه التجارة تماما (٣٢)، خصوصا بعد أن تبين فشل محاولات الوصول الى اتفاق مع فرنسا – عن طريق تبادل المصالح – من أجل منع تجارة الأسلحة فى مسقط. وقد قدم الكولونيل كوكس مقترحات ترمى الى محاولة التفاهم مع سلطان مسقط، وأنه يمكن منحه تعويضا ماليا للحد من تصدير الأسلحة من مسقط الى الموانىء الأخرى فى الخليج. كما قدم كوكس نظاما مقترحا للمرور، يشرف عليه ضابط بريطانى، وان أى قارب لايحمل تصريحا للمرور مهما كانت وجهته، فان من حق السفن البريطانية الاستيلاء عليه حتى فى مياه مسقط.

وقد نقل هذا المشروع الى وزارة الخارجية، وكان السير جراى مستعدا للموافقة عليه طالما أنه فى حد ذاته لايتعارض مع المعاهدة الفرنسية ١٨٤٤، وأكثر من ذلك، كان مستعدا لمواجهة الاحتجاج المتوقع من الحكومة الفرنسية اذا مانفذ هذا المشروع.

ألا أنه كان مفهوما أن هذا المشروع ليس الا نوعا من السيطرة على التجارة طالما أن فرنسا لاتريد الموافقة على منعها، الا أنه كان مفهوما أيضا أنه لايجب اللجوء الى ذلك الا عند ضياع آخر أمل فى الوصول الى تسوية ودية مع فرنسا. وكما تبين فان تلك المفاوضات المتقطعة كانت بلا نتيجة، حتى ان المشروع الذى قدمه كوكس فى يناير ١٩١٠م للتعامل مع مسقط مباشرة بدأ تنفيذه بالفعل.

وكان السلطان فى حالة مالية سيئة، ويجب ان نتذكر انه كان قد تفاوض مع أحد كبار تجار الأسلحة، وهو على موسى الذى عرض عليه مبلغا ضخما وراتبا شهريا فى مقابل الحصول على امتياز جمارك عمان. ألا أنه أمكن تلافى ذلك عندما قدمت خزانة الهند ١٣,٠٠٠ ريال كأعانة سريعة للسلطان.

وقد اشتكى السلطان فى ديسمبر ١٩١٠م للممثل السياسى الماجور **Trevor** لحرق قاربين له فى نهر جالج وقد دافع الماجور عن ذلك، وأرجعه الى السلوك السيىء من البحارة، كما أضاف أنه من المرغوب فيه الوصول الى ترتيبات دائمة ومرضية مع السلطان. وهناك سبب آخر شجع المضى فى هذا السبيل، وهو تحول السلطان من اتجاهه المحايد بالنسبة الى التدخل الفعلى فى سيرها، فقد بدا الى حد ما أنه وقع فى أيدى كبار تجار الأسلحة، وبصفة خاصة على موسى.(٣٣)

وفى أبريل ١٩١١م، أرسل السلطان أحد قواربه لنقل اسلحة من احد موانىء عمان الى ميناء آخر(٣٤)، وفى ٥، ٦، ٧ أبريل أسرت السفينة الحربية **Espiègle**(١) ثلاث قوارب فى أعلى الخليج وجنوبى صحار تحمل أسلحة وذخائر تصل فى مجموعها الى ٢٠٠ بندقية و٦٦,٨٠٠ طلقه.(٣٥) ولم تكن القوارب ترفع أى أعلام، ألا أنها كانت تحمل تصاريح مرور موقعة من السلطان، ويبدو أنه منح هذه التصاريح الى على موسى دون توقيع، وأن الأخير قد استوفى بياناتها بالنسبة لكمية الشحنة. وقد غرقت القوارب الثلاثة نتيجة للطقس السيىء أثناء الجزر. وقد اشتكى السلطان الى كوكس على أساس أن الاستيلاء على القوارب قد تم فى المياه الاقليمية وعلى بعد نحو ثلاثة أميال من الساحل، الا أن كوكس قرر بأن القوارب لم تكن داخل المياه الأقليمية.

كما كان لرأى كوكس تأثير كبير بالنسبة لهذه الحادثة على الحكومة، وذلك بالنسبة لسياستها فى المستقبل تجاه السلطان: هل تدعم الحصار وفى نفس الوقت تسهله؟ أم هل يمكن بذل مجهود أخير للحصول على معاونة السلطان وانتزاعه من براثن التجار؟... وتبين بعد ذلك أنه تم اختيار الطريق الثانى، ويمكن القول إن تلك الحادثة كانت البداية الفعلية للسياسة الجديدة(٣٦). وقد اقترح الماجور **S.G Knox** -الذى خلف الماجور **Trevor** كممثل سياسى- لتحقيق هذه السياسة، ان يصدر السلطان تصريحا بمنع تصدير واستيراد الأسلحة، وأنه يمكن اضافة مادة الى المعاهدة البريطانية تحرم على الرعايا البريطانيين المتاجرة فى الأسلحة... «واذا ما اتبعت الولايات المتحدة نفس الأسلوب، فأن فرنسا سوف تكون فى موقف انعزالى يمثل انغماسا فى تجارة مكروهة حرمتها الحكومة المحلية والدول الأخرى المتحضرة. ويمكن نصح السلطان حينذاك بأن يقدم معاهدة مرنة فى موادها حتى أنها يمكنها أن تحدد على الأقل منع استيراد البضائع القاتلة».

وأضاف المقيم أنه لتسعيل العملية، يمكن شراء مخازن التجار البريطانيين والوطنيين مع تعهدهم بعدم العمل فى تجارة الأسلحة فى عمان مرة أخرى، وأذا ما قدمت نفس العروض للتجار الفرنسيين، فأنهم من المحتمل أن يرفضوا العرض، وهذا الرفض يعطى للسلطان الفرصة للتنصل من معاهدة ١٨٤٤.(٣٧)

اقامة مستودع عام للأسلحة فى مسقط:

وعلى أية حال فقد شرع فى وضع اقتراح الكولونيل كوكس موضع التنفيذ، وكانت

معظم الأسلحة تصدر من ميناء جيبوتى الخاضع للفرنسيين، ونتيجة لازدياد حركة مرور الأسلحة(٣٨) أقترح كوكس أقامة مستودع للأسلحة **Warehouse** فى مسقط تخزن فيه كل الأسلحة والذخائر عند استيرادها، ويحرس المستودع أشخاص موثوق فيهم تحت اشراف لجنة تتكون من ممثل للمقيم والممثل السياسى فى مسقط أو موظف بريطانى منتدب لهذه العملية، وكل التعليمات الصادرة من المستودع سواء للبيع أو التصدير يحكمها نظام كامل للتسويق والتسجيل. وفى حالة التصدير بطريق البحر، فأنه يجب أعطاء تصريح للمرور بأشراف اللجنة السابقة. وكان كوكس مستعدا - اذا كان ذلك ضروريا - للتسليم بمطلب الاعتراف بالمساواة فى اللجنة بين فرنسا وبريطانيا وأن يسمح بممثل فرنسى.

واضاف كوكس أنه يجب أن يحاط السلطان علما بأن نظام مستودع الأسلحة سوف يؤدى الى انقاص دخوله، ومن ثم اقترح كوكس منحه ٥٠٠٠ ريال شهريا كتعويض له، وأنه اذا رفض ذلك فأنه يمكن أن يعرض عليه مضاعفة الأعانة السنوية.

وبالنسبة لكمية الأسلحة التى فى حوزة التجار فى مسقط فى الوقت الراهن أو المعدة للتصدير فأنها فى اختصاص السلطان كمسألة تمس الأدارة الداخلية، ويمكن اجبار التجار على ايداع شحناتهم فى المستودع كى تباع تحت التحفظات الواردة فى الاقتراح. واذا مافشل هذا الاقتراح، فانه عند الضرورة يجب شراء الشحنات الموجودة فى الوقت الراهن بالسعر الأعلى أو بتقييم معقول.

واخيرا اقترح المقيم أنه من المستحسن الحصول على تعهد من السلطان بعد الدخول فى معاهدات جديدة مع أية قوى أجنبية دون الموافقة السابقة من الحكومة البريطانية.(٣٩)

وقد وافقت الحكومة البريطانية على هذه المقترحات، الا انها رأت أن مسألة تعهد السلطان بعدم الدخول فى معاهدات جديدة يجب ارجاؤها، وأن السلطان اذا ماوافق على نظام مستودع الأسلحة، فانه يجب عدم التنفيذ الفورى لتلافى اغضاب فرنسا، بينما لازالت هناك محاولات للتفاوض معها. وفى ٢٥ يوليو فوض كوكس للتفاهم مع السلطان(٤٠) طبقا للمقترحات السابقة. وقد طلب كوكس منحه السلطة لتهديد السلطان اذا لم يستجب للمطالب البريطانية(٤١)، وقد تم بالفعل منحه السلطة المطلوبة، وفى ١٩١١م بدأ كوكس فى تنفيذ العملية.(٤٢)

وقد ابدى السلطان رغبته فى المحافظة على العلاقات الودية مع الحكومة البريطانية طالما ظل سلوكها نحوه وديا، وكان مستعدا لاصدار تصريح بالمنع الكامل للتجارة على الرغم من المعاهدة الفرنسية، اذا ماضمنت له الحكومة البريطانية نتائج ذلك، أو أنه «يضع كل مصالحه فى أيدينا، اذا امكننا نحن والحكومة الفرنسية تسوية المسألة فيما بيننا».

أما بالنسبة للاجراءات المقترحة لسير العمل، فانه وعد بالمعاونه الكاملة اذا لم تتعارض مع معاهداته مع القوى الأخرى، واذا ماقدمت له المعاونة لمواجهة الحكومة الفرنسية عند الضرورة، وكذلك اذا كانت الناحية المالية مجزية. ولم يوافق السلطان على حجم التعويض الذى عرضه كوكس وطالب بمبلغ اجمالى قدره ٨٠,٠٠٠ ريال، وقد أعتبر كوكس أن هذا المطلب معقول، وأنه يجب عدم رفضه تماما.(٤٣)

وقد بدأت حكومة الهند قلقها من أن يقوم السلطان بالاتصال بفرنسا مباشرة وكان الاتجاه الذى رأته حكومة الهند هو اقناع السلطان بأن اقامة مستودع هو «تفصيل لترتيبات داخلية»، وهى من حقوقه تماما بصفته حاكما مستقلا، وأنه يجب عدم استشارة فرنسا لذلك. أما بالنسبة لمسألة التعويض، فقد طلبت حكومة الهند انقاص المبلغ الذى طلبه السلطان.(٤٤)

وقد وافقت وزارة الدولة على هذه المقترحات، واضافت «انه من المفهوم أن ترتيبا جديدا قدمه سلطان مسقط بالنسبة لتصدير الأسلحة والذخائر، وأنه من المعتقد أنه يمكنه ايقاف التجارة غير المشروعة مع تلك الدول التى منعت استيراد الأسلحة(٤٥) كما رأى وزير الدولة أنه من الضرورى لانتظام العمل فى المستودع أن يعار ضباط جمارك للسلطان. وقد أجاب كوكس على ذلك بأنه ناقش السلطان بالفعل بالنسبة لمسألة الضباط المشرفين على العمل، وأن السلطان بينما أوضح ضرورة اشراف الحكومة البريطانية على العمل، «فانه مما يتنافى مع الكرامة جعل موظف بريطانى مشرفا على مستودع الأسلحة فى مسقط». ورأى كوكس أن منحه مالية سريعة تجعل السلطان أكثر تجاوبا بالنسبة لهذه النقطة.(٤٦)

إلا أنه بالنسبة لتعيين موظف بريطانى مسئول عن مستودع الأسلحة، فرغم أهمية ذلك(٤٧)، فان حكومة الهند رأت أن السلطان لم يوافق على هذا التعيين. وعلى أية حال فاذا لم يتم ذلك، فانه يمكن وضع ترتيب آخر كأن يعين السلطان موظفا من طرفه تحت الاشراف المشترك من الممثل السياسى وممثل كبير من طرفه كما أقترح كوكس.(٤٨)

وقد رأت حكومة الهند أيضا - لتشجيع السلطان للموافقة على هذه الترتيبات - منحه ٣١,٥٠٠ ريال بالاضافة الى المبالغ المقترحة كتعويض له عن الاستيلاء على بعض القوارب التابعة له فى ابريل ١٩١١م، على أن يكون هذا العرض مشروطا بموافقة السلطان على المشروع الذى قدمته الحكومة البريطانية كترتيب يتلاءم مع مصالحها.

وفى ٧ فبراير وافق السلطان على هذه الشروط، وفى نفس اليوم تمت الموافقة على منح السلطان قرض قيمته ١٠,٠٠٠ ريال الخ فى طلبها وتعهد باعادتها على دفعات: ١٠٠٠ ريال كل شهر من أعانته.

وفى أول مارس وصل كوكس الى مسقط، وبدأ المباحثات مع السلطان، وقد رفض السلطان تماما مبدأ وجود موظف بريطانى للاشراف على مستودع الأسلحة وحتى لوقت محدود، الا أنه اقترح كحل آخر أن يقوم بمساعدة الكولونيل كوكس باختيار رجل موثوق فيه من رعاياه، واذا كان ذلك متعذرا، فانه مستعد للموافقة على رجل من الهند تؤهله كفايته لذلك العمل، وأضاف السلطان أنه سوف يطلب موافقة حكومة الهند على هذا الرجل قبل توقيع عقد العمل معه. وقد أوصى كوكس بالموافقة على هذه الترتيبات من ناحية المبدأ، مع ايضاح أنه لن يدفع أى تعويض أو أية زيادة فى الأعانة الا بعد الأنتهاء من كل الترتيبات. وقد أبلغ السلطان بأن استمرار دفع الاعانة له لن يتوقف على التزامه بارتباطاته، وأن الموظف الذى سيتم اختياره كمشرف على مستودع الأسلحة سيكون قابلا للطرد من منصبه اذا ما نقض الترتيبات المتفق عليها.(٤٩)

وكان سلوك السلطان وديا تماما تجاه البريطانيين أثناء هذه المباحثات، الا أنه أبدى رغبته مرة أخرى فى منع التجارة فى الأسلحة نهائيا فى غضون ثلاثة أشهر، لأنه خاف من المشكلات التى قد يثيرها التجار الأجانب ومعارضته لنظام مستودع الأسلحة، وأن شكاياتهم قد تثير حكوماتهم ضده. وأن كانت الوثائق الفرنسية تؤكد أن كوكس ألح على السلطان ليقوم بألغاء معاهدة ١٨٤٤م مع فرنسا.(٥٠)

وفى ٢٣ مايو ١٩١٢م، تم الانتهاء من وضع المسودة النهائية لمشروع مستودع الأسلحة. ونص المشروع على أنه «لما كانت هناك كميات هائلة من الأسلحة والذخائر مخزنة فى الوقت الحاضر دون تحفظ سليم وفى أبنية خاصة متفرقة فى مدينتنا مسقط، وهى بهذه الطريقة معرضة لأخطار السرقة والحريق، فنحن السيد فيصل بن تركى سلطان مسقط

وعمان متأثرا بالأسباب السابقة، وللمحافظة على عاصمتنا، قد وافقنا على علاج هذه المشكلة ببناء مستودع عام للأسلحة، وذلك للتحفظ على الأسلحة والذخائر تحت احتياطات آمنة».

وأوضح المشروع أنه يمكن البدء فى العمل بنظام المستودع فى أول سبتمبر التالى، ونص المشروع على أنه يمكن أن تكون اجراءات العمل فى هذا المستودع كالآتى:

١- فى أول سبتمبر التالى، فان كل الأسلحة والذخائر الواردة الى داخل الأراضى التابعة لى سوف تنقل مباشرة من السفن الى ادارة المستودع التى سيعين عليها مراقب.

٢- سوف يطلب من كل تجار الأسلحة فى الأراضى التابعة لى إيداع الأسلحة الباقية معهم فى أول سبتمبر فى ذلك المستودع، وأى تاجر لاينفذ ذلك سوف يتعرض -الى جانب عقوبات أخرى- الى مصادرة شحناته من الأسلحة الواردة باسمه مستقبلا، الا اذا نفذ الترتيبات السابقة تماما.

٣- لايسمح باخراج أية أسلحة من المستودع الا بعد دفع الضرائب كاملة الى مراقب المستودع بالطريقة المعتادة.

٤- تنظم عملية سحب الأسلحة من المستودع، على أن يكون ذلك بموجب تصاريح خاصة عن طريق مراقب المستودع وتوقيع منى.

٥- هذه التصاريح لا تسلم للتجار، ولكن لتؤكد للمشترين أو لممثليهم نوع الأسلحة وكميتها ومصدرها والذخائر، وأنها يمكن سحبها من المستودع دون اعتراض.

٦- كل الأسلحة التى تخرج من المستودع يجب أن توضع عليها علامة المستودع والرقم المسلسل.

وفي نفس الوقت أشار الممثل السياسي الى أن السلطان عند اصداره القانون الذي يحوي النقاط السابقة، وابلاغه هذا القانون لقناصل الدول الأجنبية، فانه يود اعطاءه تأكيدا مكتوبا بالنسبة للنقاط الأربع التالية:

١- تتعهد الحكومة البريطانية بتقديم كافة المعونات الضرورية له ليواجه أي احتجاجات قد تثيرها ضده فرنسا أو أية قوى أخرى.

٢- أنه يجب أن يكون مفهوما أن هذه الترتيبات لا تعطي للحكومة البريطانية أو للمسئولين أي حقوق في أراضيه أكثر مما كان قبل ذلك.

٣- أن البريطانيين بتفاهمهم الودي معه، قد توصلوا الى ترتيبات ملائمة بالنسبة لمعاونة حكمه ورعيته.

٤- أن البريطانيين قد وعدوا بتعويضه بمجرد التصديق على الشروط المتفق عليها.

وقد تمت الموافقة على شروط السلطان في أول يونيو(٥١)،وفي ٤ يونيو نشر السلطان هذا القانون أيضا في الصحف البريطانية و«الهندية»(٥٢).

مسألة تعويضات تجار الأسلحة في مسقط :

على أثر صدور هذا القانون، أعلن القنصل الفرنسي أنه يتعارض مع معاهدة ١٨٤٤م ورفض الاعتراف بتطبيقه على الرعايا الفرنسيين. كما قدم تجار الأسلحة الفرنسيون شكوى جماعية لوزير الخارجية الذي انحصرت اجابته في اصدار التعليمات للقنصل الفرنسي بابلاغ السلطان بأن فرنسا لا يمكنها الموافقة على التنظيمات الأخيرة الا بعد تعويض التجار الفرنسيين(٥٣). ويمكن القول بأن استيراد الأسلحة الى مسقط أثناء ابريل ومايو ويونيو ١٩١٢م الى درجة غير عادية.

وقد أبلغ القنصل الفرنسي بهذه النقاط، وطبقا للتعليمات المعطاة له، كان عليه –اذا ماوافق السلطان على تعويض الرعايا الفرنسيين– أن يبلغه أن الحكومة الفرنسية سوف توافق على التنظيمات الأخيرة رغم تعارضها مع المعاهدة(٥٤).

وهكذا بزغت مسألة حساسة، وبدا – من وجهة النظر البريطانية – انه من المرغوب فيه تلافي دفع تعويضات للتجار الفرنسيين بأي شكل. الا أنه كان هناك اتجاه للمقاومة من جانب التجار الفرنسيين يعاونهم في ذلك القنصل والحكومة الفرنسية، وكان لابد من

استخدام القوة لتنفيذ الترتيبات الجديدة في أول سبتمبر وهو التاريخ المحدد لتنفيذ القانون، ومن وجهة النظر البريطانية، فان أي تأجيل لهذا قد يشير الى الضعف ويدمر المكانة البريطانية في مسقط وفي الخليج بصفة عامة. الا أنه أيضا بدون الوفاق مع القنصل الفرنسي وحكومته فان تنفيذ القانون في الموعد المحدد سوف يؤدي حتما الى الاحتكاك مع التجار الفرنسيين، مما قد يؤدي الى أسوأ النتائج.

وقد يطلب السلطان تفويض بريطانيا للتعامل مع فرنسا، الا أن هذا الطلب غير مرغوب فيه – من وجهة النظر البريطانية – ويبدو أنه من الأفضل ابلاغ الحكومة الفرنسية أنه لن تدفع تعويضات للشركات البريطانية رغم مصالحها الضخمة «منذ تنظيم مستودع الأسلحة والذخائر، وليس هناك اعتراض على التجارة المشروعة»، وأنه على الرعايا الفرنسيين أن يقاسوا من الخسائر لأن تجارتهم هي مع أقطار ممنوع فيها استيراد الأسلحة والذخائر.(٥٥)

وقد اقترحت حكومة الهند أن تتضمن اجابة السلطان على القنصل الفرنسي «أن حقه الشرعي الذي لاجدال فيه في السيادة يمنحه الأحقية في الاشراف على تجارة الأسلحة دون منعها في ممتلكاته، ومما يحتم عليه ذلك علاقاته بالدول المجاورة... والتي تعد استيراد الأسلحة اليها أمرا ممنوعا... ولذا فانه يبدو من غير المعقول أن يتوقع منه تعويض التجار الذين قد يلاقون بعض الخسائر». كما صدرت التعليمات الى السفير البريطاني في باريس بأن يقدم تفسيرات لها نفس المعنى(٥٦).

وفي غضون ذلك الوقت تعجل السلطان الحوادث، ففي ١٦ أغسطس أبلغ التجار الفرنسيين «أنه اذا جاء سبتمبر ولم تمتثلوا للقانون فأني سأراقب مخازنكم وأحبس كل زبائنكم، وليست لدي الرغبة في اثقال نفسي والرعايا البريطانيين بالأعباء من أجل مكاسب فرنسية». وقد تم تحذير السلطان بعدم اظهار أهدافه هكذا قبل اللحظة الملائمة.

وبالنسبة لما حدث في أول سبتمبر، فقد تقرر أن الشحنات المستقبلة سوف تودع في المستودع مباشرة، كما تقرر عدم السماح بأي فترة بعد هذه المهلة. أما بالنسبة لكميات الأسلحة الموجودة في الوقت الراهن، فقد أوصى السلطان بوجوب وضع حراسة حول المخازن التابعة للتجار، وأن يرفض تماما السماح بنقل أية أسلحة سوى الى المستودع. وتم

اعطاء السلطان وعدا بالمعاونة البريطانية في كل الأمور السابقة، خاصة وأن المصادرة طبقا للبند الثاني يجب أن تتم بالقوة.

وقد أظهرت الحكومة الفرنسية وجهة نظرها في مذكرة الى السير فرنسيس بارتي السفير البريطاني في باريس، وكان الموقف الذي ارتكنت عليه هو بمقتضى معاهدة ١٨٤٤م، فان تجارة الأسلحة يجب أن تظل حرة تماما في مسقط، وأن للرعايا الفرنسيين مطلق الحرية في بيع وشراء الأسلحة لمن يريدون، وأن لهم الحق في التمسك بالحقوق التي خولتها لهم المعاهدة، والمطالبة بالتعويض نتيجة لأية أضرار تصيبهم نتيجة للقانون الأخير، وقد تصيب التجار الفرنسيين والصناعة الفرنسية، وأكثر من ذلك فان التصريح الانجليزي الفرنسي يعطيهم الحق في المتاجرة مباشرة مع السلطان، الا أنهم محافظة على الصداقة مع بريطانيا مستعدون للتنازل عن هذا الحق، ومستعدون لمناقشة أي اقتراح تقدمه بريطانيا بالنسبة للتعويضات(٥٧).

وقدم القنصل الفرنسي –طبقا لتعليمات باريس– طلبا الى السلطان بالتعويضات، وكذلك الاعتراضات السابقة بالنسبة لمعارضة القانون لمعاهدة ١٨٤٤م وقد أجاب السلطان على ذلك بأنه قد نقل مسئولية التعويضات الى الحكومة البريطانية، وقد وافق الماجور Knox على ذلك(٥٨).

وفي الثامن من سبتمبر، حدثت حادثة هامة، فقد طلب ممثل الشركة الفرنسية Louis Dieu تسليمه ٣٣ صندوقا من الذخيرة، وكان معه إيصالا بالايداع، الا أن المسئول في الجمارك رفض تسليمه الصناديق، وقد كتب القنصل الفرنسي الى السلطان معترضا على ذلك، ومطالبا بتسليم صناديق الذخيرة بعد دفع الضرائب العادية طبقا للمعاهدة التي ارتبط بها سموه وأسلافه منذ ٦٨ سنة، والتي لاتمنع علاقاته من القوى الأخرى ولاتمس استقلال عمان. وكانت النصيحة البريطانية للسلطان هي أن يرفض تسليم الشحنة، وأن يظهر تمسكه بقانون مستودع الأسلحة، وأن يشير الى أن الذي يهدد علاقاته بالقوى الأخرى واستقلالة هو الطريقة غير العادية التي يتوقع معها أن يوافق على التجارة في بضائع خطرة، والتي تنظم بيعها بمهارة فرنسا وبقية الدول المتحضرة(٥٩).

وعندئذ أجاب القنصل الفرنسي بأن التجار الفرنسيين لن يمتثلوا لقانون مستودع الأسلحة، وأن مسألة التعويضات يجب بحثها.

ورغم أن السلطان رفض وضع حرس حول المخازن الفرنسية، فقد منع بيع الأسلحة منذ ذلك الحين(٦٠).

والواقع أن الشركات الفرنسية التي كانت تعمل في تجارة الأسلحة في مسقط كانت تضغط على الحكومة الفرنسية ضغطا شديدا لكي تستمر في ممارسة نشاطها(٦١). وكانت معظم الأسلحة تصدر من ميناء جيبوتي على البحر الأحمر والخاضع للفرنسيين، ولا شك أن تأسيس مستودع الأسلحة في سبتمبر ١٩١٢ أدى الى انكماش حركة التجارة في الأسلحة الى حد كبير، الا أن ذلك كان سببا في اثارة التجار الفرنسيين والشركات الفرنسية، وتسجل الوثائق الفرنسية الاحتجاجات المتوالية من شركات الأسلحة والصيد في باريس لدى وزير الخارجية الفرنسية -قبل اقامة مستودع الأسلحة- حتى يتدخل لحماية حرية التجارة(٦٢).

ولا شك أن الحكومة الفرنسية قد أصابها قلق واضح بالنسبة لتطور الأمور، وقد أشارت الى أن حقوقها طبقا للمعاهدة قد انتهكها السلطان، وأنه اذا لم يعد الوضع الراهن Status Quo فورا فانها مضطرة الى ارسال طراد الى مسقط، وأنها ترغب في وضع تنظيمات على أساس التعويضات، وحتى يمكن الوصول الى هذه الترتيبات فانه يجب اعادة الأمور الى ما كانت عليه قبل صدور قانون مستودع الأسلحة(٦٣).

وقد صدرت التعليمات للسفير البريطاني في باريس بالاجابة على المطالب الفرنسية بأن الحكومة البريطانية قد عزمت تماما على معاونة السلطان في التمسك بقانون مستودع الأسلحة لأنه لا يمس الحقوق الفرنسية طبقا للمعاهدة، ولكنه فقط ينظم تجارة خطيرة، وهو حق تتمتع به كل حكومة، كما أعربت الحكومة البريطانية عن ثقتها في أنه لن تقع حوادث يكون لها تأثيرات خطيرة على العلاقات بين الدولتين(٦٤).

الأزمة الدبلوماسية بين الحكومتين الانجليزية والفرنسية :

لقد تمسكت الحكومة البريطانية بأن أية مفاوضات مع فرنسا ستكون على أساس الموقف الراهن المرتكز على قانون مستودع الأسلحة الذي أصدره السلطان، كما أنها رأت تحويل مسألة تعويضات التجار للتحكيم. وفي ١٨ سبتمبر ١٩١٢م قام السير فرنسيس بارتي السفير البريطاني في باريس بمناقشة ذلك الموضوع مع المسيو بوانكاريه وزير الخارجية

الفرنسية. وقد أصر بارتي على ضرورة تحويل مشكلة التعويضات الى التحكيم، وفي انتظار ذلك فانه يجب تجميع كل الأسلحة في مستودع مسقط للأسلحة، الا أن بوانكاريه عارض فكرة التحكيم وذكر أنه من غير المقبول اللجوء الى ذلك الحل لأن المسألة في الواقع تتعلق بمعاهدة معقودة بين الحكومة الفرنسية وامام مسقط، ولم تكن الحكومة البريطانية طرفا فيها(٦٥).

وحتى يمكن تلافي أية معوقات في سبيل الوصول الى تسوية سلمية مع فرنسا، رأت الحكومة البريطانية أنه من الممكن تأجيل تنفيذ قانون مستودع الأسلحة في مسقط الى أن يتم تحكيم سريع بشرط أن يتعهد الفرنسيون بالتوقف عن استيراد الأسلحة في مسقط في غضون تلك الفترة، وأن لا يصدروا من مسقط أية أسلحة تكون هناك بالفعل، والسماح للسلطان بمصادرة أية أسلحة تتعارض مع ماسبق، ولكن على أن تسلم لفرنسا، وتبين أن هذه المقترحات سوف تثبط من عزيمة السلطان الى درجة كبيرة لما ستحققه من مكاسب للمصالح الفرنسية(٦٦).

ورأت حكومة الهند أنه اذا كانت هناك ضرورة لمنح امتياز مؤقت، فان أقصى مايمكن عمله هو أنه يمكن منع السلطان من مصادرة الأسلحة الفرنسية لأنها تحبذ أن يكون هناك تنفيذ تعسفي لقانون مستودع الأسلحة يصل الى درجة المصادرة(٦٧).

وفي ١٣ نوفمبر أوضح السير بارتي –طبقا للتعليمات الصادرة اليه من حكومته– لوزير الخارجية الفرنسي أنه منـذ صدور قانون مستودع الأسلحة لم تتم أية مصادرات للأسلحة، وأنه لن تتم أية مصـادرات الى أن يتم التحكيم السريع الا أن الحكومة الفرنسية رأت أنه الى أن يتم الوصول الى التحكيم بأسلوب سليم، فان الأوضاع يجب أن تعود الى ماكانت عليه قبل صدور قانون مستودع الأسلحة، وبالاضافة الى ذلك فان الحكومة الفرنسية لاتستطيع الالتزام بالتحكيم دون النظر الى الاعتبارات الأخرى(٦٨).

وكانت فرنسا قد هددت في سبتمبر بأنه إذا لم تعاد الأوضاع السابقة قبل صدور قانون مستودع الأسلحة فانها سوف ترسل طرادا الى مسقط لحماية حقوق رعاياها، ولقد رأت الحكومة البريطانية أنه من الضروري تدعيم قوتهـا البحرية في مسقط لمواجهة أية حوادث(٦٩). وقد أبرق الأدميرال Bethell في ١٧ سبتمبر أن هناك أربع سفن حربية مرابطة في الخليج في الوقت الحالي، وأنه في ٣٠ سبتمبر سيكون هو نفسه في مسقط بسفينته

الحربية، وباضافة الى ذلك، فان كل أسطول الهند -اذا مادعت الضرورة- يمكنه أن يتمركز في مسقط قبل وصول السفينة الفرنسية(٧٠).

ورأت الحكومة البريطانية أنه من الأصوب أن ترابط السفن الحربية الأربعة في مسقط في وقت واحد، وقد تم تنفيذ ذلك في ٢٥ سبتمبر. وفي ٣٠ سبتمبر وصل القائد العام هناك أيضا على السفينة High Flyer ومعه السفن الحربية,Sphinx, Espiegle, Pesseus Pelorus(٧١).

وقامت المخابرات الحربية البريطانية برصد تحركات الطراد الفرنسي الذي قررت الحكومة الفرنسية ارساله الى مسقط. كما اتخذت كل الاحتياطات لاستقباله بالقوة المناسبة في مسقط اذا ماوصل اليها. الا أنه من وجهة النظر الأخرى فان هذا التركيز للقوة البحرية البريطانية في مسقط -على الرغم من مزاياه السياسية- فانه شل من حركة ضبط الأمن -من وجهة النظر البريطانية- في الخليج. وقد جاءت المعلومات بالفعل في نهاية أكتوبر وأوائل نوفمبر بأن جماعات تهريب الأسلحة عندما علمت بأن السفن الحربية البريطانية قد تمركزت في مسقط، وأن قدرتها على حراسة الخليج قد توقفت مؤقتا، فان جماعات التهريب هذه انتهزت الفرصة فورا وأمعنت في تهريب الأسلحة، مما فتح مجالا واسعا لترويج التجارة في الأسلحة الفرنسية المصدرة. وقد أشار السير كوكس الى أنه من الضروري تخفيف هذا التركيز الشديد للسفن البريطانية في مسقط وذلك لمواجهة الانتشار الواسع في تهريب الأسلحة.

وفي ١٣ ديسمبر علم أن الطراد الفرنسي Montcaimلن يصل الى مسقط، ومن ثم أرسلت التعليمات لتخفيف الأسطول المرابط في مسقط.

وعندما بدا أن هناك بعض الأمل في الوصول الى بعض الترتيبات مع الحكومة الفرنسية، وأن هذه الترتيبات قد تؤدي الى الخطر التام لتصدير واستيراد الأسلحة من والى مسقط، فانه كان من المسلم به تعويض التجار(٧٢).

ولا شك أن قانون مستودع الأسلحة هو من الناحية الرسمية اجراء داخلي في مسقط، وهو بهذا الشكل اجراء من قبل السلطان، وأي تعويض لتجار الأسلحة عن خسائرهم الناتجة عن تنفيذ هذا القانون ينبغي أن يكون من قبل السلطان، إلا أنه كان من المستحيل

على السلطان –لضيق ذات اليد– دفع هذه التعويضات. وكان من المرغوب فيـــه –من وجهة النظر البريطانية– تحاشي مبدأ تعويض التجار إذا كان ذلك ميسورا لأن تكاليف التعويضات سوف تكون فعلا على نفقة الحكومة البريطانية، وعلى نفقة السلطان من • الناحية الرسمية(٧٣).

ومنذ صدور قانون مستودع الأسلحة، أصر القنصل الفرنسي على ضرورة تعويض التجار الفرنسيين، وفي الحقيقة كانت تصله تعليمات بأن فرنسا سوف تسحب معارضتها للقانون المذكور اذا ماسمع بمبدأ التعويض(٨٤).

وقد رأت حكومة الهند أن شراء كميات الأسلحة الموجودة في مسقط هو الشكل الوحيد المقبول للتعويض، وكانت الشركات الفرنسية وحدها هي التي يمكن وضعها في الاعتبار، وأهمها Goguyeret Cit, Louis Dieu هذا باضافة الى شركتين أمريكيتين يمكن اعتبارهما تحت الحماية الفرنسية.

وقد بحث السير كوكس هذه المسألة، وقدر أنه كانت توجد في مسقط في ١٤ ديسمبر ١٢,٠٠٠ بندقية، و ٢,٠٠٠,٠٠٠ طلقة، وهذه الأسلحة والذخائر هي حجم التعويض المطلوب. وعلى أساس التقييم المتخذ في مارس ١٩١١ فان ثمن البندقية هو ٦٠ ريالا، وكذلك ٦٠ ريالا لكل ألف طلقة، وبذا فان مجموع التعويض سوف يصل الى ٨٤٠,٠٠٠ ريال، وكان من رأي كوكس أن هذا التعويض ينطبق فقط على الأسلحة الموجودة بالفعل في مسقط، وأن أية أسلحة أخرى خارج مسقط فينبغي بالضرورة أن تستثنى من هذا التعويض.

كما أضاف كوكس أنه اذا «ماوافقنا على شراء شحنات الأسلحة الفرنسية التي لم ترسل الى المستودع تحديا للقانون، فانه من الأصوب أيضا شراء شحنات الأسلحة الخاصة بالتجار غير الفرنسيين، طالما أنها قد أودعت في المستودع طواعية واذعانا للقانون». وقد وافقت حكومة الهند على هذه المقترحات، ولكنها أعربت عن اعتقادها بوجوب اشتراك حكومتي لندن والهند في دفع قيمة التعويض مناصفة(٧٥).

وفي ٣٠ ديسمبر اقترح السيد ادوارد جراي الحلول الآتية بقصد تسوية ذلك الموضوع بطريقة ودية :

أولا: تقبل الحكومة البريطانية أن تتنازل عن حقوقها في المساواة التامة بالنسبة لمعاملة البضائع الانجليزية والفرنسية التي تمر في موانيء الجزائر ومراكش طبقا للمادة الرابعة من الوفاق الودي لسنة ١٩٠٤.

ثانيا: تعترف الحكومة الفرنسية من جانبها بشرعية قانون السلطان (قانون مستودع الأسلحة) وتتعهد بالامتناع عن وضع العراقيل في سبيل تنفيذه.

ثالثا: تتعهد الحكومة الفرنسية بألا تنشر لمدة خمسة عشر عاما تسوية ١٨٩٧م الخاصة بواردات بريطانيا من القطن في تونس والتي تنص على أن الحد الأقصى للضريبة الجمركية على هذه الواردات لايتجاوز ٥٪.

على أن الحكومة الفرنسية عارضت هذه المقترحات وذكرت أنها تجرها الى التنازل عن حق مقرر لها مقابل الحصول على امتيازين، ولكنه في الحقيقة امتياز واحد، وأن الفائدة الأخيرة ستعود في النهاية على بريطانيا، إذ أن التنازل عن المساواة التامة في موانيء الجزائر ومراكش لابد أن ينطبق أيضا على موانيء مصر. وعلاوة على ذلك فان الحكومة الفرنسية ستفقد تجارة رابحة في مسقط، ولذلك فانها تقترح العودة الى فكرة التحكيم، ولابد في هذه الحالة من اعطاء تعويض مناسب(٧٦).

والواقع أنه لم يتقرر حل نهائي لتلك المشكلة وان كان من المعروف أن قيام الحرب العالمية الأولى قد أعطى للحكومة البريطانية الفرصة لتقوية نفوذها في منطقة الخليج العربي وأن تتخلص من جميع منافسيها بطريقة فعالة.

1. Philby (J.B) Arabia. London 1950. P. 165.
2. Indian office library (I.O.L).
   Political and Secret Libray- Political
   Department. B. 129 Secret.
   Monorandum. Muscat (1901).
3. Aitchison C-U- Acollection of Treaties, Engagements and Sanads relating to India and Neighbouring Countries, Vol XI Calcutta 1892, P.P. 83-84.

(٤) دكتور جمال زكريا قاسم – الخليج العربي ص ٣٥٦ .

5. Aitchison- op. cit. p 231.
6. Philby - op. cit. p. 166.
7. Whigham (N.J.) The persian. Problem- London 1903, p. 20.

8. I.O.L- Political and Secret. Library- B. 129 Secret Mems. op. cit Muscat (1901).
9. I.O.L- Pol- and Sec. Libray- Political Dep., B 14 No.1 Zanzibar. Agency and Consulate Expenses.
A- W- M. 17th August 1878.

دكتور جمال زكريا قاسم، المصدر السابق، ص ٣٣٦. (١٠)

11. Graves Philip - the life of Sir, Percy Cox- London, 1951, p. 91.
12. I.O.L- Pol- and Secret Dep. B. 119, Mems. by Sir Lee- Warner on the Lease to France of a Coaling Station in Muscat (1900).

دكتور جمال زكريا قاسم، المصدر السابق، ص ٣٦٧ . (١٣)

14. I.O.L- Political and Sec. Library. Political Dep. B. 196 Secret Mems.
Arms Traffic in the Persian Gulf (1913), p. 17. Major Trevor, To L-C. Cox. 19 th November 1910.
15. I.O.L- B. 196 op. cit. P. 17, Major Trevor to L- C. Cox, II December 1910, (1960/10).
16. I.O.L- B. 196 op. cit. P. 17, L-C. Cox to Government of India, II December 1910.
17. I.O.L- B. 196 op. cit. P. 17, L-C. Cox to Government of India , 30 December 1910.
18. I.O.L- B. 196 op. cit. p. 17
Telegram From Viceroy, 8 June 1911.
19. I.O.L- B. 196 op. cit. p. 17
Earl of Grewe, Telegram 9 June 1911 (159/II).
20. I.O.L- B. 196 op. cit. p. 17
L-C. Cox to Government of India, 16th January 1911.
21 I.O.L- B. 196 op. cit. p. 18
Major Trevor to L-C. Cox, 20 Jan. 1911.
22. I.O.L- B. 196 op. cit. p. 18
Admiral Slade to Admiralty 5 feb. 1911.
23 Major Trevor to M- Jeannier, 5 feb, 1911.
Jeannier to Major Trevor, 8 Feb- 1911.
I.O.L- B. 196 op. cit. p. 18
24. I.O.L- B. 196 op. cit. p. 18
Sir E- Grey to M- Cambon, 10 April 1911.
25 I.O.L- Political and Secret Library- Political Dep. B-182 Mems. Arms Tr affic at Muscat (1911) I.O. 15th Feb. 1911.

دكتور جمال زكريا قاسم، المصدر السابق، ص ٣٨٠ . (٢٦)

27 I.O.L- B. 196 op. cit. p. 18
28. Harrison (paul) The Arab at home- New York, 1924, p. 96.

جان بيشون – بواعث الحرب العالمية الأولى في الشرق الأدنى وموجز لتاريخ حلول اوربا في هذا الشرق – تعريب محمد عزة دروزة، ص ٢٧ . (٢٩)

30. I.O.L. B. 182 op. cit
31. Coke (Richard) The Heart of the Middle East, London 1925. p. 136.
32. I.O.L- B. 196 op. cit
33. I.O.L- B. 196 op. cit. p. 27
L-C. Cox to Government of India, 28 April 1911.
34. I.O.L- B. 196 op. cit. p. 27
L-C- Cox to Government of India 1 st Sept. 1911.

35. I.O.L- B. 196 op. cit. p. 27
Commander- in - Chief, East Indies to Gov- of India, Telegram, 12th April 1911.
36. I.O.L- B. 196 op. cit. p. 27
L-C- Cox to Gov- of India 12th April 1911.
37. I.O.L- B. 196 op. cit. p. 27-28
Major knox to L-C. Cox, 12 May 1911.
38. Poincarèe à Cambon 29-5. 1912.
(D.D. Dox- No. 5).
انظر د. جمال زكريا قاسم ، المصدر السابق، ص ٣٨٢ .
39. I.O.L- B. 196 op. cit. p. 28
Telegram from Viceroy, 10th July 1911 (1157-11).
40. I.O.L- B. 196 op. cit. p. 28
Foreign Office to India Office.
16th August 1911 (4041/11).
41. I.O.L- B. 196 op. cit. p. 29
Telegram from Viceroy, 18 Oct. 1911 (1712/11).
42. I.O.L- B. 196 op. cit. p. 29
Telegram from Secretary of State, 31 Oct 1911 (4495/11).
43. I.O.L- B. 196 op. cit. p. 29
L-C. Cox to Gov- of India,
14th Nov- 1911 (1968/11).
44. I.O.L- B. 196 op. cit. p. 29-30.
Telegram from Viceroy 28th Dec- 1911.
45. I.O.L- B. 196 op. cit. p. 30
Telegram from Secretary of State. Ist January 1912.
46. I.O.L- B. 196 op. cit. p. 30.
Telegram from Viceroy, 19th January 1912.
47. I.O.L- B. 196 op. cit. p. 30
Telegram from Secretary of State,
22nd January 1912.
48. I.O.L- B. 196 op. cit. p. 30
Telegram from Viceroy, 29 January 1912.
49. I.O.L- B. 196 op. cit. p. 31
Telegram from Secretary of State.
5 March 1912 (768/12).
50. Poincarèe à Cambon 29-5-1912.
(D.D. Doc. No. 5).
انظر د. جمال زكريا قاسم، المصدر السابق، ص ٣٨٢ .
51. I.O.L- B. 196 op. cit. p. 32
Telegram from Secretary of State.
1 st June 1912.
52. I.O.L-B. 196 op. cit. p. 32
Telegram from Viceroy 7th June 1912.
53. I.O.L- B. f96 op. cit. p. 33
Telegram from Viceroy 25 July 1912 (2907/12).
54. I.O.L- B. 196 op. cit. p. 33
Telegram from Viceroy- 8th August 1912.

55. I.O.L- B. 196 op. cit. p. 33-34
Telegram from Viceroy. 14th August.
1912 (3168/12).
56. I.O.L- B. 196 op. cit. p. 34
Telegram Secretary of State, 20th August 1912.
57. I.O.L- Pol. Dep B. 182.
Mems op. cit.
58. I.O.L- B. 196 op. cit. p. 35
Telegram from Viceroy. 3rd Sept.
1912 (3448/12).
59. I.O.L- B. 196 op. cit. p. 35
Telegram from Viceroy 8the Sept. 1912 (3433/12).
60. I.O.L- B. 196 op. cit. p. 36
Telegram from Viceroy 10the Sept. 1912.
61. Graves (Philip) op. cit. P. 142.
(٦٢) دكتور جمال زكريا قاسم – المصدر السابق، ص ٣٨٢ .
63. I.O.L- B. 196 op. cit. p. 35
Secretary of States Telegram.
(3540/12) 12the Sept. 1912.
64. I.O.L- B. 196 op. cit. p. 35
Telegram from Secretary of State,
14th Oct, 1912.
65. Cambon à Poincarèe, Doc No. 26, 22-9-1912 (D.D.F.).
انظر دكتور جمال زكريا قاسم – المصدر السابق، ص ٣٨٤
66. I.O.L- B. 196 op. cit. p. 36
Secretary of States Telegram,
31 Oct 1912 (4200/12).
67. I.O.L- B. 196 op. cit. p. 36
Telegram from :Viceroy 11th Nov 1912.
68. I.O.L- B. 196 op. cit. p. 37
Telegram from Secretary of State,
15 Nov. 1912.
69. I.O.L- B. 196 op. cit. p. 38
Telegram from Secretary of State,
12th Sept, 1912.
70. I.O.L- B. 196 op. cit. p. 38
Telegram from Viceroy, 20the Sept. 1912.
71. I.O.L- B. 196 op. cit. p. 38
Telegram from Secretary of State,
22nd Sept 1912 (3654/12).
72. I.O.L- Pol. Dep. B. 182
op. cit. I.O-15 Feb. 1911.
73. I.O.L- B. 196 op. cit. p.p 38-39.
Telegram from Viceroy, 1st Dec. 1912 (4619/12).
74. I.O.L- Pol. Dep. B. 182. op. cit.
75. I.O.L- B. 196 op. cit. P. 40.
Telegram from Viceroy.
27the Dec. 1912.
(٧٦)- دكتور جمال زكريا قاسم ، المصدر السابق، ص ٣٨٤ – ٣٨٥ .